٢ ــ جملة الموارد المتاحة ومصادرها : يقع العبء الاقتصادي الاساسي في أي صراع عسكري على الناتج القومي . ومن المؤكد ان الناتج القومي الاسرائيلي نما بنسبة مرتفعة جدا بين ١٩٤٩ ونهاية ١٩٧٠ (فيما عدا ١٩٦٦ و١٩٦٧ كما يتضح من الجدول «٢») ــ اذ حقق نموا سنويا متوسطا يبلغ نحو ١٠ بالمئة . والجدير بالذكر ان ابتداء انخفاض النمو في عام ١٩٦٥ ، اذ هبط الى ٨،٢ ، ثم انخفاضه الى ٠،٦ بالمئة في عام ١٩٦٦ و١،٢ بالمئة في عام ١٩٦٧ ، كان نتيجة سياسة انكماش **متعمدة** وضعت سنة ١٩٦٤ لغرض الحد من مدى الاضطرار للاعتماد على الموارد الاقتصادية الخارجية . ويكفي للتدليل على مدى هذا الاعتماد ان المتوسط السنوي لحجم عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لحقبة الخمسينات (١٩٥٠ لغاية ١٩٥٩) بلغ ٢٩٧ مليون دولار ، في حين بلغ هذا المتوسط السنوي لحقبة الستينات (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠) مبلغ ٦٠٤ ملايين دولار .

هنالك تناقض **ظاهري** بين اطراد تصاعد الناتج القومي في اسرائيل واطراد تزايد العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات ، حسبما يتبين من الجدول (٢) . أما تفسير هذا التناقض فهو أن المجتمع الاسرائيلي يحاول ان يحقق اربعة اهداف ضخمة في ذات الوقت هي : ا) الحفاظ على جيش قوي مسلح باحدث الاسلحة والمعدات ، ب) استقبال واستيعاب كل المهاجرين اليهود الراغبين في الاستيطان ، ج) الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، د) تأمين خدمات عامة مرتفعة المستوى وواسعة النطاق .

ومن هنا يتضح اضطرار اسرائيل باستمرار للحصول على موارد خارجية ضخمة لتتمكن البلاد بما يتحقق لديها من موارد اجمالية يوفرها الناتج القومي زائدا المعونات الخارجية من النهوض بالاهداف الاربعة معا وفي آن واحد . واذن فمن الضروري عند بحث قدرة اسرائيل على مجابهة حرب الاستنزاف الاقتصادي أن تبحث هذه القدرة في ضوء **واقع الموارد المتاحة جملة** لا الناتج القومي فحسب . وينبغي الايضاح فورا ان هذه الموارد المتاحة لاسرائيل تألفت من (١) الناتج القومي زائدا (٢) تفوق المستوردات على المصدرات المعروف « بفائض الاستيراد » الذي يعادل عجز الحساب الجاري ــ زائدا (٣) تفوق المعونات الخارجية على هذا العجز اي على فائض الاستيراد ــ ذلك ان حجم المعونات في السنوات السابقة لعام ١٩٦٨ كان يتفوق على عجز الحساب الجاري ، مما مكن اسرائيل من تجميع احتياطي ضخم من العملات الاجنبية بنهاية ١٩٦٧ . غير ان الوضع انقلب في الاعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ اذ زاد العجز عن المعونات الاقتصادية الخارجية مما ادى الى المزيد من الضغط على احتياطي العملات الاجنبية (حسبما يتضح في الجدول «٣») .

والجدير بالذكر في صدد الناتج القومي وجملة الموارد المتاحة هو ارتفاع نسبة « فائض الاستيراد » للناتج القومي ولجملة الموارد المتاحة اذ تأرجحت هذه النسبة في حقبة الستينات بين ١١،٣ بالمئة حدا ادنى لعام ١٩٦٦ ، و٢٤،٧ بالمئة حدا اعلى لعام ١٩٧٠ ، قياسا بالناتج القومي ، وبين ١٠،١ بالمئة و٢٠،٠ بالمئة بالنسبة لجملة الموارد المتاحة ، وكان متوسطها العام للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ نحو ١٦،٨ بالمئة للناتج القومي و١٤،٣ بالمئة بالنسبة لجملة الموارد المتاحة . وقد ارتفعت النسبة بانتظام من عام ١٩٦٦ ولنهاية عام ١٩٧٠ .

نود ان نتوقف قليلا هنا لنمعن النظر في ادعاء يطرحه بعض المفكرين من آن لاخر ، من أن عملية الاستنزاف تؤدي الى خفض الناتج القومي بشكل خطير لا يقوى الاقتصاد